المملكة المغربية
Royaume du Maroc
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال - الرباط
FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUES ET SOCIALES, AGDAL-RABAT

كلمة السيد الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان

في حفل إطلاق جائزة التميز للبحث العلمي في مجال حقوق الإنسان

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - الرباط

07 مارس 2024

السيد العميد المحترم؛

السيدات والسادة الأساتذة الأفاضل؛

حضرات السيدات والسادة المحترمين؛

أود بداية أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إليكم سيادة العميد على العناية التي أوليتموها لإنجاح اتفاقية الشراكة والتعاون التي تجمع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، كما أتوجه بالشكر إلى السيد نائب العميد الأستاذ المحترم عبد العزيز العروسي وفريق العمل المساعد له، على المجهودات التي بذلوها لتنفيذ هذه الشراكة.

وأغتنم هذه المناسبة لأعبر لكم السيد العميد عن انخراط المندوبية الوزارية الكامل في تجسيد هذه الشراكة على أرض الواقع، من خلال العمل الجاد على إعمال مضامينها والإسهام الفعال في تنفيذ برامج العمل السنوية الخاصة بها، والتي نعتبر أن محطة اليوم بإطلاق **جائزة التميز للبحث العلمي في مجال حقوق الإنسان** تشكل بداية نوعية في مسار تفعيل هذه الشراكة.

واسمحوا لي أن أذكر أن لقاءنا اليوم يكرس إرادتنا القوية جميعا للنهوض بقيم حقوق الانسان في الوسط الجامعي، باعتباره فضاء ثقافيا وعلميا خالصا، تجاوبت معه مبادرة المؤتمر العلمي الجامعي الأول في مجال حقوق الانسان المنظم في يوليوز 2022، والذي شاركت فيه مؤسسات من مختلف الجامعات المغربية وبتمثيلية وازنة من الأساتذة الأفاضل الذين أثروا حوارا حقوقيا رفيعا ذي مرجعية علمية رصينة.

ولا شك أن اختيار هذه الكلية العتيدة ذات الرمزية البالغة، للإعلان عن إطلاق هذه الجائزة المخصصة لأحسن أطروحة جامعية وأحسن مقال علمي للباحثين الشباب، شاملة لمختلف الأبحاث العلمية على صعيد مختلف الجامعات الوطنية وبالنسبة لتخصصات متنوعة، والتي سنسعى في انفتاحها في الدورات المقبلة، على مغاربة العالم والباحثين من القارة الإفريقية والمنطقة العربية؛ يمثل إرادتنا المتواصلة في تجسيد روح التعاون التي تجمعنا، والتي كان المندوب الوزاري أحمد شوقي بنيوب رحمة الله عليه أحد رعاتها وداعميها المتميزين، والذي اخترنا أن تحمل الدورة الأولى للجائزة اسمه، عرفانا بدوره الكبير في تحقيق هذه الشراكة، وتخليدا لعطائه المتميز والتزامه الراسخ بنصرة قيم ومبادئ حقوق الانسان.

حضرات السيدات والسادة؛

إن خيار تعزيز الشراكة بين المؤسستين يندرج في إطار تجسيد إرادة بلادنا لتعزيز حقوق الانسان وتقوية أعمال التعاون بين مختلف الفاعلين المعنيين، تنفيذا للالتزامات الدولية المعبر عنها بموجب الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية التي تجسدها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن آليات المراقبة الأممية.

ففي هذا الاطار، كرست المواثيق الدولية لحقوق الانسان اهتمام المجتمع الدولي بدور البحث العلمي الجامعي في تعزيز حقوق الانسان، والذي عبرت عنه بكل وضوح المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال التأكيد على وجوبية جعل التعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو الاهتمام الذي زكته المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ركزت على وجوبية أن يكون التعليم موجها نحو الإحساس بكرامة الشخصية الإنسانية، وتمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر. وهو التوجه الذي عززه الإعلان العالمي حول التربية للجميع 1990، واتفاقية حقوق الطفل 1989، وإعلان وبرنامج عمل فيينا 1993، وخطة عمل الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان 2004، وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان 2011.

ووفق هذه المرجعات، اختارت بلادنا تعزيز المكانة الدستورية لحقوق الانسان، من خلال تكريس السمو المعياري وتأصيل الثراء القيمي، حقوقا والتزامات، وهو الخيار القار الذي بقي حاضرا وبقوة في مختلف المبادرات والأوراش الإصلاحية التي أطلقتها بلادنا في هذا المضمار، وتمازج خلالها البعدين الحقوقي والثقافي اللذين ظلا مستقرين فيها باعتبارهما مقوما مشتركا بينها وخيطا ناظما لها.

وكما لا يخفى عليكم، فإن ديناميات حقوق الانسان على المستوى الوطني، وبما عرفته من زخم مؤسساتي وقانوني وثقافي على صعيد التشريع والممارسة مع مطلع الألفية الثالثة، كان لرجال ونساء الجامعة، دور وازن في إسناد التحولات المتعلقة بها، مثلتها إسهامات الجامعات المغربية والجامعيين المغاربة على مستوى الاقتراحات الوجيهة والمواكبة المعرفية الرصينة، ولاسيما من خلال المشاركة في أشغال اللجان الاستشارية وإنجاز الأعمال البحثية المرتبطة بالقضايا المجتمعية والانخراط في المبادرات المؤسساتية الداعمة لمسارات التحديث والعصرنة.

وهكذا، مثلت اسهامات الجامعة رصيدا معرفيا وثقافيا رصينا، بوصفه منجزا وطنيا حاضرا ومتجددا في مختلف المحطات الوطنية، وباعتباره مرتكزاً للتفكير والعمل الميداني، ومدخلا للتحليل الموضوعي وللرصد والتوثيق المعرفي، ومجالا للحوار المجتمعي المسؤول. وقد بقيت الجامعة المغربية، في كل هذه الأعمال، وفية لتقاليدها العريقة ولممارسات فضلى أرساها أساتذة رواد، في حقول معرفية متعددة ومتنوعة، والذين يستحقون منها الاعتراف بأدوارهم النبيلة وتخليد اسهاماتهم في الذاكرة الوطنية.

ونأمل في المندوبية الوزارية أن يؤسس التعاون مع الجامعة إلى تجسيد شراكة مستدامة وتعاون مثمر يقوي قدرة الفضاء الجامعي على احتضان النقاش الفكري الرصين والإسهام في الحوار العمومي التعددي، وإنتاج المعرفة الحقوقية وتعزيز الخبرة الوطنية، ومواكبة القضايا الحقوقية المستجدة والتطورات المجتمعية، والاسهام في تعزيز نشر قيم ومبادئ حقوق الانسان وتملك ثقافتها.

شكرا لكم